



«داعش» ينسف «روايات إخوانية»

القاهرة - جلال خيرت

تعمق الصراع بين «الإخوان المسلمين» و«داعش» الإرهابي، واصل إلى قعر أدنى. فالتنظيم قرر تقديم خدمة إلى وزارة الداخلية المصرية على حساب الجماعة المحظورة، ناسفاً مبدأ الأخيرة المروج لروايات «الاختفاء القسري للشباب وتصفياتهم من قبل أجهزة الأمن»، وذلك عبر نشره شريط فيديو، قبل ثلاثة أيام، يُظهر إعلان الشاب عمرو الديب، نجل القيادي «الإخواني» إبراهيم الديب، البيعة لأبي بكر البغدادي. وهذا ما أزعج الشكوك عن الملابس الفعلية لمقتله في حملة أمنية في منطقة أرض اللواء في الجيزة، خلال «مواجهة بين الشرطة المصرية وخلية إرهابية» كانت تُخطط لارتكاب عملية أمنية كبيرة في القاهرة، بعد عمليات أخرى نفذتها في سيناء.

عمرو الديب طالب، كان يدرس الإعلام في ماليزيا منذ سنوات، وقد أعلنت أسرته «اختفاء قسرياً» خلال إجازة قام خلالها بزيارة مصر، برفقة وفد من الجامعة التي يدرس فيها، متهمه وزارة الداخلية بالقبض عليه على خلفية الانتماء السياسي لوالده، نافية بذلك «الرواية الرسمية». وحتى الساعات الأخيرة، ظلّت الرواية المعلنة من قبل والد الديب تؤكد القبض عليه وتصفيته لاحقاً في العملية الأمنية «المشار إليها، والتي نُفّذت في وسط مربع سكني، فيما كانت وزارة الداخلية قد وجهت إليه حينها اتهامات عدة تصل عقوبتها للإعدام شنقاً.

وبرغم رصد عشرات الحالات من الاختفاء القسري لشباب، معظمهم من المنتمين إلى «الإخوان»، وظهورهم مقتولين لاحقاً في عمليات أمنية، يُعد عمرو الديب الحالة الأولى التي يبادر فيها «داعش» إلى إعلان هوية أحد أعضائه بعد إعلان وفاته بأشهر، وذلك بغية تأكيد «البطولات التي قدمها»، وينشر هذا الشريط، يكون «داعش» قد اختار نفس رواية «الاختفاء القسري للشباب وتصفياتهم»، التي يروّج لها «الإخوان».

وبصرف النظر عن خلفيات تلك الخطوة، التي تأتي في ظل اتهامات متبادلة بـ«الكفر» بين تيارات في الجماعة والتنظيم، فالمؤكد أنّ المستفيد الوحيد من «الشريط الداعشي» هو وزارة الداخلية المصرية، التي استغلت الأمر لتجميل صورتها إعلامياً، وتأكيد التزامها تطبيق القانون، في ظل وجود «أكاذيب» من أعضاء التنظيمات الإرهابية.

ويكتسب الأمر، بالنسبة إلى وزارة الداخلية، أهمية أكبر، في الوقت الذي يتحدث فيه بعض الناشطين «الإخوانيين» الموجودين في الخارج عن حالات اختفاء قسري جديدة آخرها لشخصين أحدهما متدرب صحافي في جريدة خاصة، وسجلت منظمات حقوق الإنسان المعنية أكثر من 200 حالة اختفاء قسري خلال العام الماضي. بعض هؤلاء «المختفين» قسرياً ظهر بعد فترة أمام النيابة العامة، ووجهت إليه اتهامات، وحُبس احتياطياً، فيما البعض الآخر لا يزال «قيد البحث» من قبل ذويه.

في المقابل، تنفي وزارة الداخلية المصرية وجود حالات اختفاء قسري، مشيرة إلى أنّها تنفذ «أحكام القانون بملاحقة العناصر الإرهابيين والتصدي لهم، وعدم استخدام القوة إلا في حال إطلاق النار على قوات الأمن خلال عمليات المدامات، التي يُطلب فيها من المتهمين تسليم أنفسهم أولاً».

ولا يبدو الإعلان لاسم عمرو في هذا التوقيت مجرد مصادفة أو خطوة لإحراج «الإخوان» فحسب، ولكنه تعبير واضح عن سعي التنظيم الإرهابي إلى تجنيد مزيد من الشباب الراضين لسياسة المسالمة التي تتبناها قيادات «إخوانية» علناً وسراً في الوقت الحالي. على هذا الأساس، يُقدّم «داعش» نفسه للشباب الباحث عن «الجهاد» بعيداً عن الجماعة، التي ترفض قياداتها في الخارج تنفيذ عمليات مسلحة، لمحاولة فرض السيطرة على مناطق محددة في مصر، وخاصة في سيناء لإقامة «الدولة الإسلامية».

ويبدو أن «داعش» يحاول، من خلال شريط دعائي كهذا، استقطاب الشباب المتردد والباحث عن المنهج العنيف في التغيير، سعياً لاخترق محتمل من داخل المناطق السكنية لقوات الأمن، وفتح جبهات جديدة خارج شبه جزيرة سيناء، التي تضاهل هامش حركة الجماعات الإرهابية فيها خلال الفترة الماضية.

ويظهر «داعش» في الوقت الحالي أضعف من أي وقت مضى، فد العملية الشاملة - سيناء 2018»، التي ينفذها الجيش المصري منذ يوم الجمعة الماضي، كبدت التنظيم الإرهابي خسائر فادحة، أفقدته أكثر من نصف قوته، بسبب الغارات الجوية الكثيفة على الجبال والبؤر الصحراوية التي يختبئ فيها عناصره، بجانب إحكام السيطرة على الحدود وحركة التنقل من سيناء وإليها، وكذلك المنافذ والبؤر المتخذة عند الحدود الغربية، ما جعل «الدواعش» محاصرين كاملاً.

والجدير بالذكر أن «داعش» نجح بالفعل في تجنيد عدد من شباب «الإخوان»، في فترات سابقة، وذلك على خلفية الأزمة الداخلية التي تواجهها الجماعة المحظورة، بعد انقسام قياداتها بين هاربين في الخارج، وآخرين في السجون، فيما بقي جزء كبير من القاعدة الشبابية التي يحمل بعض أعضائها الفكر المتطرف أكثر بحثاً عن تنظيم جديد يجمعها، وهو ما وجدوه في «داعش» صاحب الخطاب الذي لم يتغير، على العكس من الخطاب «الإخواني» الذي باتت تغيراته مرتبطة بالوضع السياسي أكثر من أي وقت مضى.

لعل المستفيد الوحيد هو وزارة الداخلية (صورة محمد الشاهد)



غالبية الموقوفين كانوا كما نقول بالمصري: لا ليهم في الطور ولا في الطحين (صورة خالد دسوقي)

ويقول مختار إنّه لاحظ «بالفعل» أن معاملة الأمن «للدواعش» كانت أقل سوءاً قياساً بمعاملة بقية السجناء السياسيين من «الإخوان» وغيرهم، لكنه لا يُجزم بأن ذلك يحصل منهجياً من قبل الأمن، الذي يعرف نوعية السجناء جيداً. يوضح: «رِما كان ذلك لعقيدة في نفس الأمن، يرى من خلالها أن الأخطر على الدولة هم أصحاب الفكر السياسي القادرون على قيادة وتحريك الجماهير، والذين تُمنع عنهم الكتب والروايات وكتب تعليم اللغات وغيرها، ويرى بالتالي أن الإرهاب أقل خطراً منهم، بجانب استفادة النظام القائم من وجودهم».

أما عمر حازق، وهو سجين سياسي سابق في «سجن برج العرب» في مدينة الإسكندرية، فيقول إلى «الأخبار» إن هذا الأمر كان له شكل مختلف في الفترة التي قضاها داخل السجن من كانون الأول/ديسمبر عام 2013، وحتى أيلول/سبتمبر 2015، موضحاً أنه «لم يكن هناك وجود بالأساس لأعضاء من تنظيم الدولة الإسلامية حتى يجري الاستقطاب، ولكن مع ظروف السجن الصعبة، بدأ الكثيرون، من غير المنتمين إلى تيارات بعينها، أو بعض المتعاطفين مع التيار الإسلامي، أو حتى الذين قبض عليهم عشوائياً ولا علاقة لهم بالسياسة، في التعاطف مع الدواعش، والتعبير عن الفرح تجاه عملياتهم، خصوصاً مع حملة القمع الشديد التي بدأت مع تولي مجدي عبد الغفار وزارة الداخلية، حيث كانوا يرون أن (الدواعش) يُمثلون طريق الخلاص من حكم السيسي، حتى إن بعض النقاشات بشأن قتل الضباط والجنود والمدنيين الأبرياء كانت تذهب باتجاه أن ذلك يُعد ظمناً أهون من ظلم أكبر يُمثله السيسي ونظامه».

الإرهابية مقارنة بباقي السجناء السياسيين»، سواء من خلال رفض عزل السجناء المتشددين، أو غض الطرف عن إدخال كتب التكفير مثل «كتب ابن تيمية»، بينما تُمنع الكتب الأخرى والصحف عن المسجونين السياسيين». ويرأيه، إن «هذا الأمر يحصل منهجياً لتعزيز فكرة وجود الإرهاب الذي يُسوق النظام أنه في حرب معه يستمد منها شرعيته». يتفق الدكتور طاهر مُختار، المعتقل

كان بعض الموقوفين يرون أنّ «الدواعش» يُمثلون طريق الخلاص من حكم السيسي

السياسي السابق، مع القائلين بأن تلك الظاهرة تتفشى سريعاً داخل السجون، إذ يقول إلى «الأخبار» إن «كثيراً كانوا بالفعل ينساقون خلف هؤلاء الدواعش داخل سجن طرة - تحقيق، الذي كان فيه، بينما كانت تأتي الأخبار بان الظاهرة تنتشر بشكل أكبر وأسرع كثيراً في سجن طرة - استقبال»، وذلك خلال الفترة التي كان مسجوناً فيها بين كانون الثاني/يناير وأب/أغسطس عام 2016». ويشير إلى أن «غالبية الدواعش الجدد» كانوا من المقبوض عليهم عشوائياً، ولا يحملون أي فكر سياسي، ولكن تحوّلوا إلى المواقف الأكثر تطرفاً نتيجة الظروف القاسية داخل المعتقلات».

يشير سيد إلى أنّ تحريات جهاز الأمن الوطني ذكر فيها أن «سمير» لا ينتمي إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، ولكنه صُنّف ضمن «العناصر التخريبية»، بعدما قبض عليه أثناء مشاركته في تجهيز قنابل بدائية لاستهداف أعضاء جماعة «الإخوان» في حال نشوب مواجهات معهم. يضيف أنه «داخل جدران سجن طرة - تحقيق، وجد سمير نفسه مُحاطاً بعدد كبير من التنظيمات الجهادية التي تتبنى فكر تنظيم داعش، وأخذ في التحول تدريجياً، حيث بدأ الأمر بتوقفه عن التدخين، ثم الانضمام إلى المتشددين في صفوف الصلاة وحلقات الدعوة». يلفت الحقوقي أيضاً إلى أنّ الأمر انضح جلياً بعد الحكم على «سمير» بالسجن لمدة عشر سنوات، حيث اتصل والده ليقول إن ابنه أصبح «داعشياً»، وذلك «بعدما كفره، هو وباقي أفراد أسرته، حتى أنه رفض تقديم طعن على الحكم الصادر بحقه، باعتبار أنّ ذلك من الأعمال الكفرية، لاستنادها إلى طاغوت القانون الوضعي».

يرى سيد أن ما حدث مع «سمير» يُظهر سهولة استقطاب عناصر «داعش» للعشرات داخل السجون، مشيراً إلى أن الحالة المذكورة، تنطبق تماماً على حالة سجين آخر، كان يعمل صحافياً، رفض توكيل محاميين للدفاع عنه، باعتبار أنهم «يمثلون لقانون وضعي كافر»، حتى إنّه قال للمحامي في آخر لقاء معه: «أنت خصيمي يوم القيامة»!

يستعدّ الرجل الحقوقي «ألا يكون للأمن المصري علم (بعمليات التجنيد داخل السجون)، خاصة أنّ كل أماكن الاحتجاز حالياً تخضع لإشراف جهاز الأمن الوطني». لا بل إنّه يتحدث عن «تسهيلات عدة تُقدّم إلى العناصر الخطيرين والمنتمين إلى التنظيمات